

الغرب يغلظ عقوباته على روسيا ردًا على «استفتاءات الضم»

موسكو: تسرب الغاز من نورد ستريم في منطقة خاضعة للمخابرات الأمريكية



فقاعات على سطح البلطيق بعد تسرب الغاز من خط نورد ستريم



لوحة تدعو للتصويت للانضمام لولغانسك الأوكرانية إلى روسيا

الحرب الروسية على أوكرانيا، قال فيه: «إذا غزت روسيا أوكرانيا، فلن يكون هناك نورد ستريم 2».

من جهة أخرى تظاهر أنصار المعارضة الجورجية الأربعة ضد الهجرة («غير المنضبطة» من روسيا منذ إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التعبئة الجزئية لقواته في إطار الحرب في أوكرانيا.

وتجمع عشرات المتظاهرين يلوحون بعلمي جورجيا وأوكرانيا قرب معبر كازيبغي الحدودي الذي شهد تدفقا هائلا للروس منذ إعلان التعبئة في الأسبوع الماضي.

ورد المتظاهرون النشيد الأوكراني، والأغاني الشعبية في المسيرة التي نظمها حزب «دروا» المعارض والموالي للغرب.

وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «بوتين إرهابي» و«روسيا تقتل».

وقالت تامار غغيبيناينديز إحدى منظمات التظاهرة إن «التدفق غير المنضبط وغير المسبوق للروس يشكل مخاطر أمنية على جورجيا».

وأضافت «يجب إغلاق الحدود على الفور حيث أثبتت الحكومة الجورجية عجزها عن التعامل مع أزمة الهجرة»، مشيرة إلى تنظيم مسيرة أكبر في الأيام المقبلة للمطالبة بإغلاق الحدود مع روسيا.

والأربعاء أعلنت أيضا منطقة أوسيتيا الشمالية الروسية، المتاخمة لجورجيا، حيث تشكلت طوابير كبرى من الروس الفارين من التعبئة، أنها ستحد من دخول السيارات إلى أراضيها.

وأشار إعلان بوتين استدعاء الاحتياطي موجة جديدة من الهجرة الجماعية إلى هذه الدولة الصغيرة المطلّة على البحر الأسود، والتي كانت وجهة رئيسية للروس الفارين منذ بداية الحرب.

وقال وزير الداخلية الجورجي فاختانغ غومبالوري الثلاثاء إن عبد الروس الذين يدخلون جورجيا يوميا تضاعف تقريبا منذ 21 سبتمبر إلى حوالي 10 آلاف شخص يوميا.

ونكر مكتب الإحصاءات في البلاد في يونيو أنه خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب فر نحو 50 ألف روسي إلى جورجيا، حيث يمكنهم البقاء عاما دون تأشيرة.

وفر نحو 40 ألفا آخرين خلال نفس الفترة إلى أرمينيا، التي لا تتطلب تأشيرة لدخول الروس.

وأعاد تدفق الروس إلى جورجيا الذكريات المؤلمة للغزو الروسي في 2008، حيث أدت الحرب التي استمرت 5 أيام إلى تقسيم البلاد وتمركز القوات الروسية في منطقتين انفصاليتين اعترف الكرملين باستقلالهما.

المناطق الأوكرانية المحتلة التي سخرت منها القوى الغربية باعتبارها صورية.

وأضافت فون دير لاين أن حزمة العقوبات تشمل الأساس القانوني لوضع سقف لأسعار واردات النفط الروسية بدعم من مجموعة السبع للدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى المزيد من القيود على واردات بقيمة 7 مليارات يورو (6.7 مليار دولار).

من جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة مع الحلفاء والشركاء لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على موسكو بوتيرة سريعة ردا على الاستفتاءات «الصورية».

وقال جيمس أوبراين، في تصريحات للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إنه يتوقع استمرار وتيرة إدارة بايدن في إعلان عقوبات على روسيا كل 6 أسابيع في المتوسط، مع مواصلة واشنطن التركيز على نقاط الاختناق في الاقتصاد الروسي وسلاسل إمداداتها العسكرية.

وقال أوبراين للجنة، «سيكون هناك مزيد من برامج (العقوبات)، نعمل على فرض المزيد منها».

من جهة أخرى قالت المتحدة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، اليوم الخميس، إن تسرب الغاز من خطي نورد ستريم 1 و2، تحت بحر البلطيق، كانت في منطقة تسيطر عليها المخابرات الأمريكية، حسب موقع سبوتنيك الروسي.

وقالت زاخاروفا في برنامج «سلفوفوف لايف» عن مكان التسرب الغازي: «إنها المنطقة التجارية والاقتصادية للدنمارك والسويد، هذه هي الدول التي تتمحور حول الناتو والممتلئة بالأسلحة الأمريكية، هذه هي البلدان التي تسيطر عليها بالكامل أجهزة المخابرات الأمريكية، إنها بالتأكيد تحت سيطرة أجهزة المخابرات الأمريكية التي تتحكم بشكل كامل في الوضع هناك».

من جانب آخر قالت المتحدة باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض الأربعاء، إن «من السخف» أن تلمح روسيا إلى مسؤولية الولايات المتحدة المحتملة عن التسرب من خط أنابيب الغاز نورد ستريم.

وقالت أريان واتسون: «نعلم جميعاً أن روسيا تنشر معلومات مضللة منذ وقت طويل وفي تفعل ذلك مجدداً».

وجاء كلامها ردا على مطالبة المتحدة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا للرئيس الأمريكي جو بايدن، بكشف حقيقة تورط الولايات المتحدة في تسرب الغاز.

وقالت زاخاروفا عبر تليفغرام: «الرئيس الأمريكي ملزم بالإحاطة على السؤال هل نفدت الولايات المتحدة تهديدها»، في إشارة إلى تصريح لبايدن في 7 فبراير الماضي، أي قبل

ومدها بالأسلحة لم يتزعزع. وندد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الأربعاء باستفتاءات ضم «غير قانونية» و«تم التلاعب بنتائجها».

حتى الصين حليفة روسيا الكبيرة طالبت «باحترام سيادة كل الدول وسلامة أراضيها».

أما تركيا التي لعبت دور الوسيط حتى الآن في هذا النزاع، فقد زادت من عزلة روسيا المصرفية الأربعاء مع تخلي ثلاثة مصارف تركية عامة عن نظام التسديد المالي الروسي «مير» على ما أفاد مسؤول تركي رفيع المستوى. وبشكل هذا النظام وسيلة حيوية للروس في الخارج بعدما منعوا من استخدام بطاقات الائتمان فيزا وماستركارد.

كما قالت الرئاسة التركية، إن الرئيس رجب طيب أردوغان أبلغ نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الأربعاء، أن الاستفتاءات «أحادية الجانب» في المناطق الأوكرانية التي تحتلها روسيا ستجعل إحياء الجهود الدبلوماسية أكثر صعوبة.

وخلال اتصال هاتفي جرى الأربعاء، أكد المستشار الألماني أولاف شولتس للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أن «ألمانيا لن تعترف مطلقا بنتائج» استفتاءات الضم التي نظمها موسكو في أوكرانيا.

وقال شولتس بحسب بيان للحكومة الألمانية، إن «ألمانيا ستواصل دعم أوكرانيا سياسيا وماليا وإنسانيا، وكذلك دفاعا عن سيادتها ووحدة أراضيها، ويشمل ذلك تسليمها أسلحة».

وتطالب أوكرانيا الدول الغربية باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الخطوة الروسية، واليوم الأربعاء دعا أولغا أوستينكو المستشار الاقتصادي للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الاتحاد الأوروبي إلى وضع سقف لأسعار النفط الروسي، الذي تنقله السفن، سريعا، كإجراء عقابي.

وقال أوستينكو في تصريحات للصحفيين عبر الهاتف: «النفط الذي ينقل بحرا هو مصدر مهم للإيرادات بالنسبة لروسيا تستخدمه لتمويل الحرب مع أوكرانيا».

وأعلنت المفوضية الأوروبية اليوم، حزمة عقوبات جديدة ضد روسيا بسبب استفتاءات الضم. وتوعدت المفوضية، بفرض حظر على استيراد منتجات روسية جديدة كما اقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين اليوم الأربعاء فرض مجموعة جديدة من العقوبات على روسيا، من بينها وضع سقف لأسعار النفط.

وقالت فون دير لاين في مؤتمر صحفي: «نحن عازمون على جعل الكرملين يدفع ثمن هذا التصعيد الإضافي»، في إشارة إلى التعبئة الجزئية التي قررتا موسكو والاستفتاءات في

«وكالات»: شنت دول غربية هجوماً كبيراً على روسيا بعد الاستفتاء «الصوري» في خيرسون وزابوريجيا ولوغانسك ودونيتسك، من أجل ضم تلك المناطق الأوكرانية إلى موسكو.

وفي إطار الرد على الاستفزازات الروسية، تبحث المفوضية الأوروبية فرض مزيد من العقوبات على موسكو، في حين تطالب أوكرانيا الدول الغربية بزيادة كبيرة في مساعدات الأسلحة لمحاربة روسيا ردا على الاستفتاءات.

وعقب صدور نتائج الاستفتاء الذي جرى أمس، أعلنت السلطات المالية لموسكو في مناطق لوغانسك ودونيتسك وخيرسون وزابوريجيا أنها ستقدم بطلب رسمي للانضمام إلى روسيا على أن يصاحق البرلمان الروسي وفلاديمير بوتين على ضم هذه المناطق في عملية قد تحصل في غضون ساعات أو أيام.

وأعلن زعيما منطقتي لوغانسك ودونيتسك الانفصاليين نيتهما التوجه إلى موسكو. وقال فلاديمير سالدو الذي يترأس إدارة الاحتلال الروسي في خيرسون في جنوب أوكرانيا، إنه سيطلب من الرئيس الروسي إتمام الضم «في أسرع وقت ممكن».

وردا على تلك المطالب، قالت وزارة الخارجية الروسية الأربعاء، إنه سيتم اتخاذ إجراءات في القريب العاجل لتلبية تطلمات أربع مناطق محتلة لأن تصبح جزءا من روسيا.

وأضافت الوزارة في بيان، أن التصويت في دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا تم بصورة تتوافق مع القانون الدولي.

وفي إطار الرد على الاستفزازات الروسية بضم مناطق أوكرانية، تواصل كيف هجمها المضاد في شرق البلاد وجنوبها داعية الدول الغربية إلى «زيادة الضغط فورا وبشكل كبير على روسيا».

وأضافت، أنها بحاجة إلى «دبابات وطائرات مقاتلة ومدفعية بعيدة المدى وأنظمة للدفاع الجوي وأخرى مضادة للصواريخ».

من جانب روسيا تواصل تعبئة مئات آلاف جنود الاحتياط لتعزيز صفوف الجيش الروسي في أوكرانيا فيما ثمة شكوك حول كفاءة هذه القوات وخبرتها والعناد الذي سيوزع عليها ما يثير انتقادات حتى في صفوف القيمين على الدعاية الروسية.

وأعلنت موسكو الأربعاء أنها لن تصدر جوازات سفر للروس المشمولين بالتعبئة العسكرية، وسط تصاعد المخاوف من فرض قيود على السفر ومغادرة عشرات آلاف الأشخاص البلاد.

وشددت الدول الغربية على أن عزمها على دعم أوكرانيا

تتمتات

المرأة الكويتية

الدائرتين الثانية والثالثة.

بدا ذلك واضحا في منطقة مثل اليرموك، حيث كان الصوت النسائي بقوة في ساعات الصباح الأولى، ولفت أنظار المراقبين أيضا حضور مندوبات المرشحين والمرشحات أمام لجان الاقتراع، في المحاولات الأخيرة لكسب المؤيدين والدعوة إلى التصويت لبعض المرشحين. وبدا حرص الكثير من الناخبات واضحا على نشرن صورهن أو صور ختم التصويت في الجسدية، في حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن توجيه رسالة للنساء في جميع الدوائر بالتوجه للتصويت باعتبار المشاركة واجبا وطنيا، والتشديد على ضرورة اختيار الأفضل من المرشحين، والقادر على خدمة الوطن والمواطين، والانتصار بوجه خاص لقضايا المرأة.

النزاهة الوطنية

سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وقال العتيبي: إن تصحيح المسار ترجم على أرض الواقع بخطوات نزيهة في العملية الانتخابية عبر التصويت وفق عنوان السكن المسجل بالبطاقة المدنية ومحاربة جرائم الانتخابات سواء «انتخابات فرعية كالتشاوريات أو شراء الأصوات».

وأوضح أن مشاركة الجمعية في انتخابات «أمة 2022» تأتي ضمن إطار تشجيع مؤسسات المجتمع المدني ودعمها بأن يكونوا مراقبين للعملية الانتخابية، لافتا إلى أنها نابعة من إيمان القيادة السياسية بأن دور مؤسسات المجتمع المدني أصبح مهما في العملية الانتخابية.

وزارة الصحة

مركز خدمات الإسعاف الجوي بمنطقة الصباح الصحية، إن الوزارة جهزت 123 عيادة بالمعدات والأطقم الطبية إضافة إلى تواجد سيارات الإسعاف في جميع الدوائر الانتخابية.

أضاف أنه اطلع على كل ما يحدث في جميع مستشفيات الكويت وجاهزيتها لأي عارض، لافتا إلى أن الاجتماع شهد سياسة تشغيل غرفة العمليات بالوزارة واستعراض بنود الخطة التشغيلية.

الغانم: نخدم

المسؤولية علينا اليوم مضاعفة من بعد خطاب حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد والذي القاه نيابة عنه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد».

واعرب الرشيد عن شكره لوزارة الداخلية على التنظيم السلس والمرونة في تعامل اللجان الإشرافية في هذا العرس الديمقراطي متمنيا التوفيق للمرشحين كافة

بدوره قال وزير الأشغال وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة على الموسى إن الكويت تشهد عرسا ديمقراطيا نفخر ونعتز به معربا عن الأمل في مخرجات تساهم في نهضة الكويت وتحقيق رؤيتها التنموية.

الغانم: نخدم

السالم بالمركز الأول، وأسأل الله أن يوفق كل من يختارهم الشعب هذه المرة، ويجب أن نتفعل وأن نشاء الله يكون المستقبل أفضل، ويأتي مجلس يتلافى الأخطاء السابقة، وكذلك حكومة تتلافى أيضا الأخطاء السابقة، لأنه إذا نجح الاستقرار السياسي والتعاون بين السلطتين فسينعكس ذلك علينا وعلى أبنائنا، وإن لم يحدث ذلك وحدث ما يعكس صفو هذا الاستقرار، فإن الضرر سينعكس علينا جميعا، لكن هذا يبدأ بالمشاركة الإيجابية.

وقال الغانم: «أنا أخدم وطني من كل مكان وليس بالضرورة أن أكون رئيسا أو نائبا حتى أستطيع ذلك، ولكنني أستطيع كموطن من خارج البرلمان أن أخدم وطني وأساند وأساهم كل من يعمل بالخير للبلاد والعباد».

ولفت إلى أن الرؤية العامة للاداء البرلماني الحكومي لا يمكن أن تتبلور إلا بعد ظهور النتائج ومن تشكيلة المجلس القادم وطبيعة عملهم هنا نستطيع أن نحكم سواء على المجلس أو على الحكومة ويجب إعطائهم فرصة كاملة لاداء عملهم وليس كما حدث في السابق ولا بد أن نطبق ما جاء في الدستور والمذكرات التفسيرية وبعد ذلك يمكن الحكم والمحاسبة أما أن يحدث كما حدث في السابق في أن نبدأ بالاستجوابات قبل أن يقسم رئيس الوزراء فهذا باعتقادي أمر مضر للبلد وأساء للديموقراطية.

الإجراءات على الناخبين في معرفة قيدهم الانتخابي وسهولة الوصول إلى اللجان الانتخابية.

وذكر إلى أن عدد الناخبين ارتفع بعد تعديل النظام الانتخابي في «مرسوم البطاقة المدنية» مبينا أن حضور الناخبين كثيف لاختيار ممثلهم في انتخابات مجلس الأمة «أمة 2022».

وأوضح أن لجنة مدرسة الشادية المتوسطة للبنين تعتبر ثالث أكبر لجنة في الدائرة الرابعة من حيث عدد الناخبين الذين يبلغ عددهم نحو 11 ألف ناخب مبينا أن العملية منظمة لتسهيل الإجراءات على الناخبين الذين توافدوا منذ الساعات الأولى للادلاء بأصواتهم واختيار ممثلهم.

واكد ان هناك جهودا مشتركة لكل الجهات الحكومية في الدولة وان وزارة العدل عنصر من تلك العناصر المهمة في تنظيم العملية الانتخابية مشيدا بدور وزارة الداخلية التي تقوم بدور كبير لتغطية الجوانب الأمنية والتنظيمية للانتخابات وكذلك ادارة الانتخابات.

واوضح ان وزارة العدل بلجانها القضائية المشرفة على العملية الانتخابية متواجدة بعناصر كوينة في كل اللجان على الرغم من توسعها في الفترة الاخيرة مؤكدا ان العمل يمשי كما هو مرسوم له من خلال توفير كافة الخدمات.

من ناحيته أكد وزير الصحة الدكتور خالد السعيد أن استحداثات الوزارة «ممتازة» لمواكبة العرس الديمقراطي لانتخابات «أمة 2022» وضمان سير العملية الانتخابية بكل يسر.

وقال السعيد في تصريح له، «كونا» عقب اجتماع موسع في الغرفة المركزية لإدارة الأزمات في مركز خدمات الاسعاف الجوي بمنطقة الصباح الصحية، إن الوزارة جهزت 123 عيادة بالمعدات والأطقم الطبية إضافة إلى تواجد سيارات الإسعاف في جميع الدوائر الانتخابية.

وأضاف أنه اطلع على كل ما يحدث في جميع مستشفيات الكويت وجاهزيتها لأي عارض، لافتا إلى أن الاجتماع شهد سياسة تشغيل غرفة العمليات بالوزارة واستعراض بنود الخطة التشغيلية.

وكان السعيد قد قام بجولة تفقدية على عدد من لجان الاقتراع للاطمئنان على سير العملية الانتخابية.

من جهة ثقل وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد ان

الكويتيون لبوا

الناخبون فقتهم ليمثلهم تحت قبة البرلمان، ويقوموا بواجبي التشريع والرقابة، بأفضل مستوى ممكن، وقد تخطت نسبة المشاركة بالاقتراع 50 في المئة من أصوات من يحق له التصويت.

وقد بدأت عملية التصويت بالدوائر الانتخابية الخمس في تمام الساعة الثامنة من صباح أمس بإقبال كثيف، حيث يحق لـ 795911 ناخبا وناخبة التصويت بالانتخابات البرلمانية للاختيار من أصل 305 مرشحا.

ووسط الانخفاض الملحوظ في درجات الحرارة بالكويت أضفى التنافس في الانتخابات أمس دفقا مميذاً بالوان شعارات المرشحين.

وقد رفع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بالوكالة د. محمد الفارس، أطيب التهاني إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد بمناسبة الذكرى الثانية لتولي سموه مقاليد الحكم في البلاد، داعيا الله أن يسبح على سموه موفور العافية ويحفظه رمزا وقائدا بسياسته الحكيمة ورؤيته الصائبة لرفعة الوطن.

وقال د. الفارس: إن الذكرى الثانية تأتي تزامنا مع انتخابات مجلس الأمة والمشاركة في العرس الديمقراطي بمشهد وطني يعكس وعي الشعب في المحافظة على الديمقراطية وحرية الرأي، مؤكداً أن قوة الوطن في تماسكه ووحدة، ليشكل الأساس الثابت في إرساء قواعد الديمقراطية للانطلاق نحو مستقبل آمن ومستقر للكويت وشعبها.

بدوره قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الجلاوي: إن العملية الانتخابية تسير بشكل طبيعي وكل الإجراءات التي تم اتخاذها اتت بنتائجها المرجوة مؤكدا حرصه على معالجة أي قصور قد ينتج خلال فترة الانتخابات متوقعا ان تكون نسب المشاركة في الاقتراع قياسية.

أضاف الجلاوي أنه بعد صدور مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة، بدأت وزارة العدل في التجهيز والاستعداد لهذا العرس الديمقراطي مبينا أن العمل التنظيمي جاري على قدم وساق حتى الانتهاء على الاقتراع.

وأشار إلى ان تطبيق «سهل» ساهم في تسهيل